في الغالب لما لا يعقل والقلبة علامة الحقيقة وكذا من يجيء بمعنى
ما كما في قوله تع ومنهم من يمشي على بطنه ويدخل ما في صفات
من يعقل هذا بيان مواضع استعمال ما ايضا كما سنقول الى ص
ذوات ما لا يعقل تقول ما زيد فيقال في جوابه الكريم او العالم
وكل للاحاطة على سبيل الافراد وكلمة كل تامة عمنا ناد و ع
صيغتها يعني يراد كل واحد من افراد النكرة التي اضيفت اليها
كل كانه ليس معه غيره فيتناول كل فرد على الاصالة وهي تصحب
الاسماء لانها لازمة الاضافة والمضاف اليه انما يكون اسما فيعمها
اي الاسماء ولهذا ان قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق يعم الافراد
ويحنث بتزوج كل امرأة ولا تعم الافعال حتى لا يقع الطلاق
في المرة الثانية على امرأة واحدة فان دخلت كلمة كل على المنكر
اوجبت عموم افراده كما قلنا وان دخلت على المعرفة اوجبت
عموم اجزائه حتى فرقوا بين قولهم كل رمان مأكول وكل الرمان
مأكول بالصدق في اي بصدق في الاول لان جميع افراده مأكول و
الكذب اي بكذب في الثاني اذ قشره غير مأكول ولهذا قال في الجامع
الكبير لو قال انت طالق كل تطليقة يقع الثلث ولو قال كل
التطليقة يقع واحدة فاذا وصلت بما اي كل بكلمة ما اوجبت
عموم الافعال لان كلا لازم الاضافة والافعال لا تقع مضافا اليه
فيدخل ما المصدرية ليصح ان يكون مضافا اليه ويكون المصدر
بمعنى الوقت بمعنى قولنا كلما تزوجت امرأة فهي طالق كل وقت
يقع فيه التزوج فتطلق في كل التزوج ولو بعد زوج آخر

مستعمل من

ويثبت

ويثبت عموم الاسماء فيه اي في كلما ضمنا كعموم الافعال في كل اي كما
يثبت عموم الافعال ضمنا في كل من ضرورة عموم الاسماء قصدا وكلمة
الجميع وهو من العام معنى توجب عموم الاجتماع اي توجب الاحاطة
الافراد على سبيل الاجتماع دون الانفراد حتى اذا قال جميع من
دخل هذا الحصن اولا فله من النفل كذا وفي المغرب النفل بتحريك
ما ينفله الغازي اي يعطاه زائدا على سهمه فدخل عشرة اولهم
نفلا واحدا بينهم جميعا اي يكونون مشتركين فيه وان دخلوا ا
فرادى كان النفل للاول لان الجميع يحتمل ان يستعمل بمعنى
الكل لان كلا منهما للاحاطة والشمول ويعمل بمعنى الكل عند
تعذر العمل بحقيقته فيما استحقت الجماعة بالدخول اولا فالاول
اولى لان الحلادة فيه اعترض عليه بان في ذلك جمعا بين الحقيقة
والمجاز لانهم لو دخلوا معا استحق النفل عملا بحقيقة الجميع
فلو دخلوا فرادى استحقه الاول منهم عملا بالمجاز واجيب عنه
بان ليس المراد كليهما بل احدهما لان الشرط وهو الدخول
اولا لا يوجد الا في واحد او اكثر فان وجد في الكثير يعمل بحقيقة
الجميع وان وجد في واحد يعمل بمجازه وانما يلزم الجمع ان لو تصور
اجتماعهما او تعا بل ان يقول امتناع الجمع انما هو بالنظر الى
الارادة دون الوقوع ليصح الحمل تارة على حقيقة الجميع واخرى
على مجازه ولا معنى للجمع في الارادة الا ان يثبت الحكم مع تعدد من
وقع كل واحد وههنا كذلك فالاولى ان يقال الجميع ههنا
ليس في معناه الحقيقي للقرينة المانعة عن ذلك وهو ان هذا

قوله عموم الافعال ضمنا كما يثبت عموم الافعال [illegible] عموم الاسماء [illegible] ضمنا [illegible]

لا يقال المراد احد الامرين الاول النفل [illegible] او كان واحدا او جمعا لان هذا الكلام للتحريض على الوجود فقامت القرينة على عدم اشتراط الاجتماع لانا نقول لا نم قيامها لان التحريض المذكور كما يحصل بطريق الدلالة [illegible] تصرف الكلام من حقيقته وشرط عموم المجاز تعذر الحقيقة وليس فيه ابطال المنطوق بل يعم الحكم لغير المنطوق [illegible] ولا اختصاص [illegible] النص بكلام [illegible] على [illegible] الكبير

Copyright © King Saud University